التحقيق النحوي في (ليس) والمشبهات بها

د. عبد اللطيف جعفر عبد اللطيف الريّح

أستاذ مشارك - جامعة الملك فيصل – كلية الآداب – قسم اللغة العربية

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى التحقيق النحوي في (ليس) والمشبَّهات بها. وقد اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بتتبع ما ذكره النحاة حول موضوع البحث؛ لبيان الحقيقة التي عليها المسألة بالدليل. وقد توصل البحث إلى أنّ (ليس) فعل، وإن لم تتصرف تصرف الأفعال، والقِياس أن تعمل (ليس) عمل (كان). كما توصل البحث إلى أنّ (ما) ليست كـ(ليس)، وإن عملت عملها، فهي لا تعمل دائماً، وإنّما تعمل حملاً على (ليس) بجامع نفي الحال. كما توصل البحث إلى أنّ (لا) لا تعمل إلا في النكرة، وإن عملت، فعلى وجه قليل. وأنّ (لات) أصلها (لا) زيدت عليها التاء، وأنَّ اتصال التاء بها جعلها مختصة بالاسم وشبيهة بـ(ليس) في اللفظ؛ ولذلك فهي تعمل عملها مع (الحين) خاصة، وإن دخلت على غيره من الزمان، فهي حرف جر. وأنّ الحقيقة مع إعمال (إن) عمل (ليس) بدليل السماع، وحملها على (ما).

الكلمات المفتاحية: التحقيق، النحوي، ليس، ما، لا

Abstract

This research aims to investigate Syntactically in the Arabic verb: (Laissa) and similar words. The research followed the descriptive analytical method, by following what syntacians have mentioned about this issue; to clarify it with evidence. The research concluded that (Laissa) is a verb, even if it does not conjugate like other verbs, and the analogy is that (Laissa) acts like (Kana). The research concluded that (Ma) acts like (Laissa), but doesn't always, and (Ma) only acts based on (Laissa) by negating the State. The research also concluded that (La) only acts with indefinite nouns, and if it does, it does so rarely. Also, that (Lata) is originally (La), with the addition of 'ta', so, the connection of the 'ta' to (La) made it specific to the noun and verbally similar to (Laissa); therefore, it acts like (Al-Hain) in particular, and if it enters into another tense, it is a preposition. And in actual is that with (In) acting like (Laissa) based on the evidence of hearing from Arabs, and its being based on (Ma).

Keywords: Investigation, Syntactic, (Laissa), (Ma), (La)

مقدمة:

الناظر في كتب النحو قديما وحديثا يلاحظ كثرة الخلاف بين النحويين في معظم المسائل النحوية التي تعرضوا لها بالدراسة، وقد يكون ذلك بين أصحاب المدارس المختلفة، أو بين علماء المدرسة الواحدة، كلّ منهم يسعى إلى إثبات رأيه، بما توفر له من أدلة وشواهد، أو بما نقله عن غيره من الذين سبقوه، غير أنّ بعض هذه الجهود قد تبتعد عن الحقيقة التي عليها المسألة؛ وذلك على نحو ما حدث مع (ليس) والمشبهات بها، حيث حدث الخلاف في أصل وعمل (ليس) و(لات)، وفي عمل (لا)، و(إن)، و(ما).

من هنا جاء هذا البحث للتحقيق النحوي حول آراء النحويين في أصل (ليس ولات) وعملهما، وفي عمل (لا، وإن، وما)، حيث إنّ النحاة قد ذكروا (ليس) ضمن أخوات كان، وهي أفعال ناقصة ناسخة، تدخل على الجملة الاسمية فتغيّر حكمها، برفع المبتدأ بوصفه اسماً لها، ونصب الخبر، بوصفه خبراً لها، غير أنّ (ليس) تختلف عن كان وأخواتها في دلالتها على الزمن دون الحدث.

ولم يذكر النحويون المشبهات بـ(ليس)، في باب كان وأخواتها؛ لأنّها حروف وتلك أفعال، غير أنَّها شبهت بـ(ليس) في العمل؛ لمشابهتها إياها في المعنى، وهي: (ما) و(لا) و(لات) و(إن).

سيتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بتتبع ووصف ما ذكره النحاة حول موضوع البحث، ثم النظر في هذه الأقوال وتحليلها؛ لبيان الحقيقة التي عليها المسألة بالدليل.

أما ما يخص الدراسات السابقة، فلم يوجد -حسب علم الباحث-مَن تناول هذا الموضوع بالبحث بالفكرة نفسها التي سيعرض بها، غير أنّ هناك كتاباً، ودراسات تناولت التحقيق النحوي في غير موضوعنا، وهي على النحو الآتي:

- كتاب الدكتور فاضل السامرائي، بعنوان: تحقيقات نحوية، إلا أنّه قصره على بعض المسائل التي لم أجد فيها ما يخص بحثي.
- التحقيق النحوي عند الدكتور فاضل السامرائي، في كتابه معاني النحو، بحث منشور في مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد (40)، المجلد (2) النجف الأشرف، للمدرس المساعد أمير عداوي عوان، وقد اقتصر البحث على بعض الحروف وهي:" أنّ المفتوحة الهمزة، وإن النافية، والباء، وعلى، وعن، وفي، واللام، ولن"، وتوصل البحث إلى دقة التحقيق عند الدكتور فاضل أحيانا، وعدم دقته أحيانا، إما لوهم وقع، أو لعدم جدة في الرأي.

- التحقيق النحوي في الأسماء المعربة عند نحويي القرنيين السابع والثامن الهجريين، للأستاذ الدكتور سعدون أحمد علي، والمدرس المساعد محمد رزاق عيدان، المجلة الحولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (51)، وقد تمثلت المسائل التي تناولها البحث في:(وقوع الجملة فاعلاً، ونيابة غير المفعول به مناب الفاعل، تعدد الحال وصاحبها واحد، المعرف بـ(ال) بعد (يا أيّها، المعطوف على معمول اسم الفاعل)، وقد توصل البحث إلى أهمية المعنى في تحقيق الآراء النحوية وبيان سلامة القاعدة النحوية، كما توصل البحث إلى تنوع مادة التحقيق عند نحويي القرنين السابع والثامن الهجريين.

يتفق هذا البحث مع بحثي في تناول (إن) النافية، غير أنّ بحثي يختلف عنه في الفكرة والتناول حيث اقتصره هو على التحقيق عند فاضل السامرائي في معنى (إن)، هل تأتي لنفي زمن الحال، أم لغير الحال؟ أما بحثي فقد كان في التحقيق النحوي في آراء النحويين حول عمل (إن) عمل (ليس) وما يتصل بذلك.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في محورين:

المحور الأول: مدخل نظري، تناولت فيه معنى التحقيق لغة واصطلاحاً والتعريف بـ(ليس) والمشبهات بها.

المحور الثاني: تناولت فيه التحقيق النحوي في (ليس) والمشبهات بها، وذلك بالتحقيق في(ليس)، و(ما)، و(لا)، و(لات)، و(إن).

المحور الأول: مدخل نظري:

1. التحقيق لغة واصطلاحاً:

أ. التحقيق لغة:

جاءت لفظة (التحقيق) في المعاجم العربية تحت مادة (حقّق)، وأنّ معانيها تدور حول: إحكام القول، وصدقه، وإظهاره، وإثباته، بحيث لا يصل إليه الشك، ونكون منه على يقين، جاء في جمهرة اللغة:" وَقَالَ قوم: يحِق حَقًّا إِذا وضح فَلم يكن فِيهِ شكّ... وحققت الشَّيْء تَحْقِيقا إِذا صدقت قَائِله"(ابن دريد،1987م، مادة: ح ق ق).

وقال الجوهري:" وحَقَقْتُ الأمر وأَحْقَقْتُهُ أيضاً، إذا تَحَقَّقْتُهُ وصرت منه على يقين... وحَقَّقَتُ قولَه وظنَّه تَحْقيقاً، أي: صدَّقت. وكلام محقق، أي رصينٌ" (الجوهري، 1987م، مادة: حقق)، وجاء في لسان العرب:" وحَقَّ الأَمرَ يحُقُّه حَقًّا وأحقَّه: كَانَ مِنْهُ عَلَى يَقِينٍ... وَقَالَ: حقَقْت الرَّجُلَ وأحقَقْته إِذَا غلَبته عَلَى الْحَقِّ وأثْبَتَّه عَلَيْهِ"(ابن منظور، 1414هـ، مادة: حقق).

ب. التحقيق اصطلاحاً:

هو من المصطلحات التي تتعلق بدراسة المسائل، وأنّ مفهومه الاصطلاحي، قريب من معناه اللغوي، فقد عرَّفه الشريف الجرجاني بقوله: "التحقيق: إثبات المسألة بدليها"(الشريف الجرجاني، 1983م / 53).

نلاحظ في هذا التعريف ارتباط المفهوم الاصطلاحي لمصطلح التحقيق بالمسائل، ولا يخفى على أحد من الدارسين أن النحو العربي يزخر بالمسائل، مع كثرة الخلاف بين النحويين حولها، ولا يخلو أن يكون أحدها أبعد من غيره عن الحقائق؛ ومن هنا تأتي أهمية التحقيق في المسائل النحوية الخلافية؛ لإظهار الأقرب إلى الحقيقة بالدليل.

2. التعريف بـ(ليس) والمشبهات بها:

ذكر النحويون (ليس) ضمن أخوات كان، وهي أفعال ناقصة ناسخة، تدخل على الجملة الاسمية فتغيّر حكمها، فترفع المبتدأ بوصفه اسماً لها، وتنصب الخبر، بوصفه خبراً لها، وهذه الأفعال هي: (ظل)، نحو قوله تعالى: ﴿ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ {طه: 97}، و(بات)، نحو: (بات زيد مصليا)، و(أضحى) نحو: (أضحى عمرو ملبيا)، و(أصبح)، نحو: (أصبح خالد عروسا)، و(أمسى) نحو: (أمسى أخوك حزينا)، و(صار) نحو: (صار البسر تمرا)، و(ليس) نحو: (ليس الله غافلا)، و(زال) نحو: ﴿وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ {هود: 118}، و(برح) نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾ {طه: 91}، و(فتيء) نحو: (ما فتيء زيد قائما)، و(انفك) نحو: (حراجيج لا تنفك إلا مناخة ....)، و(دام) (ابن القيم الجوزية، 1954م،1/ 189 190)، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ {مريم: 31}، وتسمى أفعال ناقصة؛ لأنَّها لا تكتفي بمرفوعها، وتختلف (ليس) عن كان وأخواتها في دلالتها على الزمن دون الحدث (ابن مالك، 1990م/338).

أما المشبهات بـ(ليس) فهي: (ما) و(لا) و(لات) و(إن)، وهي حروف، ذكر النحويون أنَّها شبهت بـ(ليس) في العمل؛ لمشابهتها إياها في المعنى. غير أنّها لم تذكر في باب كان؛ لأنّها حروف وتلك أفعال (الصبان، 1997م، 363/1).

و(ليس) والمشبهات بها من المواضع التي اختلف النحويون حولها، إن كان ذلك في أصولها وعملها، كما هو الحال مع (ليس) و(لات)، أو في عملها كما حدث مع (ما) و(لا) و(إن)؛ ولذا يأتي هذا البحث للتحقيق حول آراء النحويين فيها.

المحور الثاني: التحقيق في (ليس) والمشبهات بها:

في هذا المبحث سأتناول التحقيق النحوي في آراء النحويين حول ليس، والمشبهات بها، وذلك من خلال المحاور الآتية:

أولاً– لَيْسَ:

(ليس) من أخوات كان التي اختلف النحويون حول أصلها، فقال أكثرهم: إنها فعل، وقال بعضهم: إنها حرف، كما اختلفوا حول عملها، ويأتي التحقيق فيها من خلال المسألتين:

3. تصنيفها: (ليس) فعل أم حرف:

ذهب سيبويه والمبرد وجمهور النحاة إلى أنّ (ليس) فعل، حيث قال سيبويه:"...كان ويكون، وصار، وما دام، وليسَ وما كان نحوهنَّ من الِفعل مما لا يَستغني عن الخبر"(سيبويه، 1988م،1/ 45)، وقال المبرد:" وَذَلِكَ الْفِعْل كَانَ وَصَارَ وَأصْبح وَأمسى وظل وَبَات وأضحى وَمَا دَامَ وَمَا زَالَ وَلَيْسَ وَمَا كَانَ فِي معناهن"(المبرد، د.ت، 4 / 86)، ودليل النحاة على أنّ (ليس) فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل، أنّها تتحمل الضمير كما يتحمل الفعل الضمير، وذلك نحو قولك: زيدٌ ليس قائماً، فتكن في ليس ضمير من زيد (ابن يعيش،2001م، 4/ 336)، كما أنّها تتصل بالضمائر كما يتصل بها الفعل، فتقول: لست، كما تقول: ضربت ولستما كضربتما، ولسنا، كضربنا ولسن، كضربن (ابن السراج، د.ت، 27/1).

وذهب بعض النحاة إلى أنّ (ليس) حرف؛ بحجة أنّها لا تتصرف، وأشهر هؤلاء النحاة الفارسي، وَابْن شقير، وذكر ابن هشام أنّ ابن السراج زعم أنّ (ليس) حرف بمنزلة (ما)، وَتَابعه في ذلك الْفَارِسِي فِي الحلبيات وَابْن شقير وَجَمَاعَة (ابن هشام، 1985م، 387)، كما نسب الفارضي إلى ابن السراج القول بأنّ (ليس) حرف بمنزلة (لا) النّافية؛ لعدم تصرفها (الفارضي، 2018م، 1/ 383).

من المحققين المعاصرين مَن رأى عدم إغفال ما ذهب إليه هؤلاء العلماء من القضاء بحرفية (ليس)

وجعلها بمنزلة (ما)؛ لأنَّ ما ذهبوا إليه يتفق مع لهجة تميم القاضية بحرفيتها في كل صورة من صورها (الدريني، 2015م،160)، واستدل الدريني بما حكاه سيبويه من صورها من قولهم: (ليس خَلَقَ اللهُ مثلَه) (سيبويه، 1988م، 1/ 70)، ويرى الدريني أنَّ القضاء بحرفيتها في هذه الصورة أولى؛ لأنَّ دخول الفعل على مثله ممّا هو من نوعه ليس من فصيح كلام العرب، كما قالوا: (ليس الطيب إلا المسك)، وحملها على الحرفية هاهنا أولى من التأويل، أي: (وما الطيب إلا المسك) (الدريني، 2015م،160).

والحقيقة أنّ (ليس) عند ابن السراج فعل، وإن كانت لا تتصرف، يدل على ذلك ما نصّ عليه ابن السراج: "فأما ليس، فالدليل على أنّها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك: لست، كما تقول: ضربت ولستما كضربتما، ولسنا، كضربنا ولسن، كضربن، ولستن، كضربتن، وليسوا، كضربوا، وليست أمة الله ذاهبة كقولك: ضربت أمة الله زيدًا" (ابن السراج، د.ت، 1/ 82-83).

وأما استدلاهم على أنّها حرف بأنّها لا تتصرف، فالحقيقة -كما ذكر ابن يعيش-أنّ عدم تصرف (ليس) لا يدل على أنّها حرف وليست فعلاً، إذ ليس كل الأفعال متصرفة، ومن ذلك: (نِعْمَ)، و(بِئْسَ)، و(عَسَى)، و(فعل التعجّب)، كلّها أفعال، وهي غير متصرفة (ابن يعيش، 2001م، 4/366).

ومن النحويين من استدل على أنّ (ليس) حرف، بأنّها جاءت على وزن (فَعْلَ)، كـ(لَيْتَ)، وليس في الأفعال الماضية ما جاء على هذا الوزن، وجاء ردّ المحققين بأنّ الأصل في (ليْس) (لَيِسَ) على زنة (فَعِلَ) كـ(حَرِجَ)، و(صَعِدَ)، ثم ألزموها التخفيف؛ لعدم تصرفها ولزومها حالة واحدة، وكذلك ألزموا التخفيف في (كَتِف): (كَتْف)، وفي (فَخِذ): (فَخْذ) (ابن يعيش، 2001م، 4/367). وورد عن بعض العَرَبِ أنّهم أَدخلوا عَلى (ليس) ياءَ المُتَكَلِّمِ من غيرِ نونِ الوقايةِ فقالَوا: عليه رجل ليسي؛ ولذلك حكم عليها بعض النحاة بأنّها تَوَهَّنت ونَقَصَتْ عن الفعلِ الحَقِيْقِيّ، ولو كانت فعلاً حقيقةً لقالَ: لَيْسَنِي. والحقيقة أنّ ما تكلمت به بعض العرب لا ينقص رتبة (ليس) عن الفعل، والدليل على ذلك ما ذكره العكبري أنّ ما ورد عن بعض العرب من الشُّذوذِ الذي لا يُعَوَّلُ عليه، كما أنّه جَعَلَ الإِغراءَ للغائبِ في قوله: (علَيه) وبابُ ذلك أن تقولَ: عليَّ كذا أو عَلَيْكَ (العكبري، 1969م،321). والحق في كلّ ما تقدم مع ما ذهب إليه سيبويه والمبرد والجمهور من النحويين أنّ (ليس) فعل، بدليل أنّها تتحمل الضمير كما يتحمل الفعل الضمير، وهذا ما عليه أكثر المتكلمين من العرب، أما القضاء بحرفيتها، ففي صورة من صورها كما ذكرنا ذلك.

4. عملها:

اختلف النحاة حول عمل (ليس)؛ وقد كان ذلك نتيجة للخلاف بين النحويين في تصنيف (ليس)، ولكن الخلاف حول عملها كان محدوداً، فـ(ليس) عند جمهور النحويين تعمل عمل كان وأخواتها، وقد حكى

سيبويه عن بَعضهم أنّه أَلغاها عن العَمَلِ؛ لأنّهم جعلوها كـ(ما)، ومن أدلته على ذلك، قولهم: ليس خَلَقَ اللهُ أَشْعَرَ منه، وليس قالها زيد (سيبويه، 1988م،1/147)، كما دلّلَ بقول حُمَيْدٌ الأَرْقَطُ (البغدادي، 1997م، 9 / 270):

فأصْـــبَحُوا والنَّـــوىَ عـــالي مُعَرَّسِـــهِمْ ولـــيسَ كـــل النـــوى يُلقـــي المســـاكين

والحق أنّ سيبويه اعترض على هذه اللغة، وحكم عليها بأنّها قليلة ولا تكاد تعرف، والدليل على ذلك قوله: "هذا كلُّه سُمِعَ من العرب. والوجه والحدّ أن تَحْمِلَه على أَنّ في ليس إضماراً وهذا مبتدأٌ، كقوله: إنَّه أمةُ الله ذاهبةٌ" (سيبويه، 1988م،1/ 147). وقد وافقَ السيرافي سيبويه وأكدَّ أنّه لا يؤيد هذه اللغة، وذلك عندما ذكر أنّ اللغة التي حملوا عليها (ليس) وجعلوها لا تعمل، وهي لغة من لم يُعمل (ما)، ليس عليها دليل قاطع، ولا حجة تقطع العذر؛ لأنّ كل ما يستشهد به يحتمل التأويل؛ لأنّه إذا احتجّ محتج بقولهم: (ليس خلق الله مثله) فقال: (خلق) فعل، ولو كانت (ليس) فعلا لما وليها الفعل، فللقائل أنّ يقول في: (ليس) ضمير الأمر والشأن و (خلق) وما بعده جملة في موضع الخبر؛ فلذلك قال سيبويه: " فهذا يجوز أن يكون منه " لهذا المعنى الذي ذكرناه (أبوسعيد السيرافي، 2008م، 2/ 5).

ونقل العكبري عن الكوفيين قولهم بأنَّ القياس في (ليس) ألّا تعمل، وكانوا قد ذكروا ذلك دليلاً على عدم جواز تقديم منصوبها عليها خلافاً للبصريين؛ بحجة أنّها تشبه (ما) في النفي والقياس فيها ألا تعمل (العكبري، 1995م،322)، والحقيقة أنّ القِياس أن تعمل؛ لأنَّ (ليسَ) فعل بدليل أنَّها تَتّصل بالضَّمائر المَرفوعة والمَنصوبة، وهذا ما أثبتناه سابقاً، فهي بذلك كـ (كانَ)، و(كانَ) تعمل بإجماع.

ثانياً-(ما):

(ما) حرف مشترك غير مختص كـ(هل) من حروف الاستفهام، يدخل على الاسم، نحو: (ما زيدٌ قائما)، ويدخل على الفعل، نحو: (ما قامَ زيدٌ)، كما يأتي (ما) لنفي الحال كـ(ليس)، وقد أدى كل هذا إلى أنّ يكون (ما) مكان خلاف بين النحويين في عمله.

فهو عند بني تميم مهمل لا عمل له؛ لأنّهم تعاملوا معه على أنّه حرف غير مختص كـ(هل)، وحق الحرف غير المختص عند أكثر النحاة ألّا يعمل؛ لأنّ الاختصاص شرط في العمل (الدريني، 2015م، 176).

وذهب سيبويه إلى أنّ لغة بني تميم هي القياس؛ لأنّ (ما) ليس بفعل، قال سيبويه:" وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، أي: لا يعلمونها في شيء وهو القياس؛ لأنّه ليس بفعل وليس (ما) كـ(ليس)" (سيبويه،

1988م،1/ 57).

وفي كلام المحققين رد على كل ذلك، فالحقيقة -عندهم-أنهَّ ليس للحروف أن تفعل رفعاً ونصباً، وإنّما عملت ذلك، حملًا لها على غيرها، وهي (ليس)، و (ليس) لا يصح دخولها على الفعل، فـ(ما) الداخلة على الفعل لا تشبه (ليس) التي عملت، فلم تعمل الأخرى (الأبياري، 2013م ،1/ 554)، أي: أنّ (ما) العاملة التي تشبه (ليس) هي (ما) الداخلة على الاسم. و(ما) عند أهل الحجاز يعمل عمل (ليس)، أي: يرفع الاسم، وينصب الخبر؛ لأنّه عندهم يشبه (ليس) في نفي الحال، قال سيبويه:" هذا باب ما أُجْرَى مَجْرى لَيْسَ في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يَصيرُ إلى أصله وذلك الحرفُ (ما)، تقول: ما عبدُ الله أخاك، وما زيدٌ منطلقاً" (الأبياري، 2013م،57/1). نلاحظ في كلام سيبويه أنّ (ما) عند أهل الحجاز لا تعمل دائماً؛ وفي هذا إشارة إلى ضعفها عندهم، وإن أعملوها عمل (ليس)؛ لأنَّ (ليس) فعل، و(ما) حرف؛ ولذلك لم يجروها مجرى (ليس) في كل المواضع (أبوسعيد السيرافي، 2008م، 1/ 323).

والصحيح عند المحققين مذهب الحجازيين؛ بدليلين:

الأول: أنّ القرآن أفصح اللغات، وهو على ذلك، بدليل قوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ {يوسف: 31}.

الثاني: أن الشبه الخاص مقدم على الشبه العام، وفي (ما) مشابهة عامة للحروف، وللداخلة على البابين في ظاهر الحال شبه خاص، بالإضافة إلى أنّ (ليس)، لنفي الحال، و (ما) كذلك، فكان الالتفات إلى الشبه الخاص أولى.

والحقيقة ليس (ما) كـ(ليس)، وإن عمل عملها، فهو لا يعمل دائماً؛ بدليل أنّهم وضعوا له أربعة شروط ليعمل عمل (ليس)، وقد حدث خلاف بين النحويين حول هذه الشروط، وهذه الشروط هي (الفارضي، 2018م،1/ 432):

الشرط الأول: أَن لا يقع بعدها (إن)، ولهذا أهملت فِي قول الشاعر (البغدادي، 1997م، 4/ 119):

بَـنِي غُـدَانَـةَ مَـا إِنْ أَنْـتـمُ ذَهَـبٌ وَلَا صَـــرِيـفٌ وَلَـكِـنْ أَنْـتُـمُ خَـزَفُ

و(إن) على هذه الرواية زائدة كافة؛ لذلك بطل معها عمل(ما)، وعلى هذا رأي البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنّ (إن) في البيت نافية جيء بها لتوكيد النّفي، وأعملوها مع (إن)، وقوي مذهبهم برواية ابن السّكيت للبيت بإعمال (ما)، حيث أنشده (أبوحيان، 1979م، 4/ 258):

بَنِـي غُدانَـةَ مـا إِن أَنْـتُمُ ذَهَبـاً وَلَا صَـريفٌ وَلَكِـنْ أَنْـتُمُ خَـزَفُ

وإن صحت رواية ابن السكيت، فالحقيقة أنّ ما زعمه الكوفيون مردود بدليلين (ابن مالك، 1990م، 1/ 371):

أحدهما: أنَّها لو كانت نافية مؤكدة لم تغيّر العمل، كما لا يتغير لتكرير ما، والدليل قول الراجز – لم أقف على قائله-:

لا يُنْسِـك الأسـى تأسِّـيًا فمـا مـا مِـنْ حِمـامٍ أحـدٌ معتصـما

فكرر ما النافية توكيدا وأبقى عملها.

الثاني: أنَّ العرب قد استعملت إنْ زائدة بعد ما التي بمعنى الذي، وبعد ما المصدرية التوقيتية، لشبههما في اللفظ بما النافية، فلو لم تكن زائدة المقترنة بما النافية، لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ. ومثال زيادتها بعد الموصولتين قول جابر بن رألان الطائي (البغدادي، 1997م، 3/ 569):

يُرَجِّـي المـرْءُ مـا إنْ لا يـراه وتعـرِض دون أدنـاه الخطـوبُ

أراد: يرجى المرء الذي لا يراه (ابن مالك، 1990م، 1/ 371).

والحق أن وقوع (إن) بعد (ما) يزيل شبهها بـ(ليس)، بدليل أنّ (ليس) لا يليها (إن)، فَإِذا وليت (مَا) تباينا فِي الِاسْتِعْمَال وَبَطل الإعمال (السيوطي، د.ت،1/ 449).

الشرط الثّالث: أَلَّا ينتقض النّفي، ولهذا لم تعمل في قوله تعالى: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ﴾ {يس: 15}. وأجازه يونس والفراء. وأجازه أيضًا بعض الكوفيين إن كَانَ الخبر مشبَّهًا؛ نحو: (ما زيد إِلَّا زهيرًا). واستدل من أجاز عملها مع انتقاض خبرها بـ(إلا) بقول الشّاعرِ-نسب لأحد بني سعد- (البغدادي، 1997م،4/ 130):

وَمَـا الـدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُوْنًـا بِأَهْلِـهِ وَمـا صـاحبُ الحاجـاتِ إِلَّا مُعَـذِّبَا

أي: أنّ (ما) نافية، و (الدَّهْرُ) اسمها، و(مَنْجَنُوْنًا) خبرها منصوب بها، وفي عجز البيت (صاحبُ) اسمها، و(مُعَذِّبَا) خبرها، والحقيقة أنّ ما ذهبوا إليه بعيدٌ عن الصواب؛ بدليل انتقاض النفي الذي هو من

شروط إعمال (ما)؛ وإمكان أن تكون المنصوبات مفعولاً به بفعل محذوف تقديره (يشبه مَنْجَنُوْنًا)، و(يشبه مُعَذِّبًا) (العكبري، 1995م،1/ 176)، ومن المحققين من يرى جعلها مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف على تقدير مضاف في الأول، والتقدير: (وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا دوران مَنْجَنُوْنٍ، وما صاحبُ الحاجاتِ إِلَاّ يُعذَّب مُعَذِّبًا)، أي: تعذيباً (الدريني، 2015م،178)، غير أنّ ما ذهب إليه المحقق فيه تكلّف.

الشرط الرابع: أَلّا يتقدم خبرها علَى اسمها؛ لأنَّ التّقديم يؤذن بالقوة، و(ما): عامل ضعيف، غير أنّ الفراء أجاز عملها مع تقديم الخبر، وحكَى الجرمي: (ما مسيئًا من أعتب)، وقال: هي لغة. وقال العكبري أيضًا في شرح الكتاب: هي لغة ضعيفة (الفارضي، 2018م،1/ 432). ويروَى للفرزدق (المبرد، د.ت، 4/ 192):

فأَصْبَحُوا قَدْ أعادَ الله نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيشٌ وإِذْ مَا مِثْلَهُمُ بشَرُ

بنصب (مثلَهم) على أنّه خبر مقدم (الفارضي،2018م،1/ 432)، والحق أنّ الرفع هو الْوَجْه؛ لعدم تحقق شروط العمل، أو النصب، وَلَكِن على أَن تَجْعَلهُ نعتاً مقدماً وتضمر الْخَبَر فتنصبه على الْحَال، مثل قَوْلك فِيهَا قَائِما رجل، وَذَلِكَ أَن النَّعْت لَا يكون قبل المنعوت، وَالْحَال مفعول فِيهَا، وَالْمَفْعُول يكون مقدما ومؤخرا، أما النصب على أنّه خبر مقدم فهَذَا خطأ فَاحش وَغلط بَيّن وقد حكم بذلك المبرد (المبرد، د.ت،4/ 191). وقال بعضهم: هو تميمي، وأراد أَن يتكلم بلغة الحجاز فنصب الخبر مقدمًا وشرطه التّأخير (الفارضي، 2018م،1/ 432)، وهذا قول بعيد، بدليل أنّه لا يمكن أن يحدث مع شاعرٍ مثل الفرزدق.

الشرط الخامس: ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها ما لم يكن ظرفاً أو مجروراً، فإن تقدم وليس بظرف ولا مجرور بطل العمل نحو: (ما طعامك زيدٌ آكل)، وأجاز الكوفيون، وابن كيسان نصب (آكل) (السيوطي، د.ت،1/ 451)، والحقيقة أنّ ما ذهبوا إليه بعيداً عن الصواب، بدليل أنَّ معمول الخبر لَا يقع إلا حيث يقع العامل، فتقديمه كتقديم العامل ولو تقدَّم العامل لكان مرفوعاً فكذلك إذا تقدَّم معموله (العكبري، 1995م،1/ 177).

ثالثاً- (لا):

(لا) من الحروف المشبهة بـ(ليس)، التي تفيد النفي، وهو عند بني تميم لا يعمل عمل (ليس)، غير أنّه عند الحجازيين يعمل عمل (ليس)، يرفع الاسم وينصب الخبر، ولكن عمله قليل جداً عندهم، وإلى ذلك ذهب سيبويه (سيبويه، 1988م،2/ 295)؛ وطائفة من البصريين، و(لا) عند الحجازيين تعمل بشروط. (النجار، 1999م،1/ 263).

الشرط الأول: أن يكون الاسم والخبر نكرتين، نحو: (لا رجل أفضل منك)، ومنه قول الشاعر - لم أقف على قائله:

تَعَــزَّ فَــلَا شَــيْءٌ عَلَــى الأَرْضِ بَاقِيًــا وَلَا وَزَرٌ مِمَّــا قَضَــى اللهُ وَ اقِيَــا

الشرط الثاني: ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم، فإن تقدمَ نحو: (لا عندك رجلٌ مقيمٌ ولا امرأة) أهملت.

الشرط الثالث: ألا يتقدم خبرها على اسمها، فلا يصح نحو (لا قائماً رجلٌ).

الشرط الرابع: ألا ينتقض النفي بـ(إلا) فلا يصح نحو: (لا رجل إلا أفضلَ من زيدٍ)، بنصب (أفضلَ)، بل يجب رفعه.

ونسب الأزهري (الأزهري، 2000م،1/ 267) إلى المبرد امتناعه عن إعمال (لا) عمل (ليس)، والحقيقة أنّ المبرد لم يمنعه في جميع حالاته، وإنّما امتنع عن إعماله في المعرفة، بدليل قوله:"... لأَنَّ (لَا) لَا تعْمل فِي معرفَة وَذَلِكَ قَوْلك لَا زيد فِي الدَّار، إِنَّمَا هُوَ جَوَاب أَزِيد فِي الدَّار " (المبرد، د.ت، 1/ 360)، وهو بذلك يوافق البصريين؛ لأنّ عمل (لا) عمل (ليس) عندهم مخصوص بالنكرات، كقولك: (لا رجلٌ خيراً من زيد، ولا عملٌ أنفع من طاعة الله) (ابن مالك، 1982م،1/ 440).

وأجاز ابن الشجري أن يجيء اسم (لا) العاملة عمل (ليس) معرفة، وأنشد شاهداً على ذلك قول النابغة الجعدي (النابغة، 2000م،171):

وَحَلَّــتْ سَــوَادَ الْقَلْــبِ لَا أَنَــا مبتــغ سِــوَاهَا وَلَا عَــن حُبِّهَــا مُتَرَاخِيًــا

وقول المتنبي (ابن الإفليلي، 1992م،1/ 58):

إِذا الجُودُ لم يُرْزَقْ خَلاصــاً مِنَ الأَذى فلا الحَمْـدُ مكســوباً ولا المـالُ بـاقيـا

والحقيقة أنّ ابن الشجري قد سبقه إلى ذلك ابن جني عند تفسيره بيت المتنبي السابق، حيث قال ابن جني بعد أن ذكر بيت المتنبي:" شبه (لا) بـ(ليس)، فنصب بها الخبر"(ابن جني، 2004م، 3/ 777)، والدليل أنّ ابن جني لا يمنع ذلك استدلاله -في غير موضع- بقول سعد بن مالك القيسي (البغدادي، 2000م،1/

:(467

مَـــــنْ فَـــــرَّعـــــن نِيرانِهـــــا فأنـــــا ابْـــــنُ قَـــــيْسٍ لا بَـــــراحُ

حيث استدل به بعد شرح بيت المتنبي السابق، وذلك بقوله تعليقا على البيت، ليس عندي براح، فحذف الخبر، فجعل دخولها على النكرة كالمعرفة، كما استدل به بعد قوله في تفسير شعر الهذليين حيث قال:" ويجوز أيضا أن يجعل (لا) ك(ليس)...كقوله من مجزوء الكامل:

مَـــــنْ فَـــــرَّعـــــن نِيرانِهـــــا فأنـــــا ابْـــــنُ قَـــــيْسٍ لا بَـــــراحُ

(ابن جني، 1962م،52).

وما أجازه ابن جني رفضه سيبويه من قبل، حيث قال معلقاً على ذات البيت:" قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسى:

مَـــــنْ فَـــــرَّعـــــن نِيرانِهـــــا فأنـــــا ابْـــــنُ قَـــــيْسٍ لا بَـــــراحُ

جَعلها بمنزلة ليس، فهي بمنزلة لاتَ في هذا الموضع في الرفع" (سيبويه، 1988م،1/ 58).

والحق في كل ما ذُكر مع سيبويه والبصريين ومن وافقهم في أنّ (لا) لا تعمل إلا في النكرة، وإن عملت، فعلى وجه قليل؛ بدليل أنّ (لا) ضعيفة في باب العمل، وهي تعمل عمل (ليس) عندهم بحكم الشّبه لا بحكم الأصل في العمل، والنّكرة ضعيفة جدًا؛ فلذلك لم يعمل العامل الضَّعيف إلّاّ في النكرات، فلمّا كانت (لا) أضعف العوامل، والنَّكرة أضعف المعمولات، خصّوا الأضعف بالأضعف (عبد القادر البغدادي، 1441هـ، 4 / 379). وعليه، فالحكم على ما جاء في بيت النابغة السابق، وما جاء على نحوه، من إعمال (لا) عمل (ليس)، بأنّه من القليل، أجود من تأويل النحويين، حيث أوّلوا بيت النابغة على أن الأصل: "ولا أرى باغياً"، فلمّا حذف الفعل انفصل الضمير، فـ"أنا" مفعول لم يسم فاعله، و(باغياً) حال (ابن الحاجب،1975م،1/441)، وكذلك أجود من جعل هذا الإعمال مختص بالشعر على رأي بعض النحويين (الفارضي، 2018م، 1/ 444).

رابعاً- (لات):

(لات) من المشبهات بـ(ليس)، وقد اختلف النحويون حول أصلها، وعملها، وهذا ما سأتناوله

بالتحقيق في هذين المحورين:

5. أصلها:

تعددت أقوال النحويين حول أصل (لات)، حيث جاءت على النحو الآتي:

الأول: قول ابن أبي الربيع، (لات) أصلها (ليس)، فقلبت ياؤها ألفاً، وأبدلت سنيها تاء، كراهة أن تلتبس بحرف التمني، وذكر المرادي أنّ هذا القول يقويه قول سيبويه إن اسمها مضمر فيها، ولا يضمر إلا في الأفعال (ابن أم قاسم المرادي، 2008م،486). والحقيقة أنّ ما قوى به المرادي قول ابن أبي الربيع بعيد عن مقصد سيبويه، بدليل قول السيرافي: " يعني: تضمر بعد (لات) مرفوعا، ولم تعن الإضمار الذي يكون في الفعل مستكنا، مثل (لست)، و(زيد ليس قائما)؛ لأنّ (لات) حرف، والحروف لا يستكن فيها ضمير المرفوع. ولكن قوله: (وتضمر فيها) يعني تضمر في هذه الجملة بعد (لات) - في قلبك- (الحين)، الذي قدرناه غير مستكن في (لات)"(أبوسعيد السيرافي، 2008م، 1/ 325).

الثاني: قول الجمهور، (لات) أصلها (لا) زيدت عليها التاء كما زيدت في ثم، فقالوا: ثمت فهي للتأنيث (أبو حيان الأندلسي، 1998م، 3/ 1210).

الثالث: (لات) فعل ماض بمعنى نقص، ومنه قوله تعال﴿ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾ (الحجرات: 14)، فإنه يقال: لات يليت، ويقال: أَلَتَ يَالِتُ، وقد قرئ بهما، ثم استعملت للنفي (ابن هشام، 1985م،334).

الرابع: قول أبي عبيدة وابن الطراوة (لات) كلمة وبعض كلمة وذلك أنها "لا" النافية والتاء الزائدة في أول الحين (الأزهري، 2000م، 1/ 369).

والحقيقة أنَّ القول الراجح ممّا سبق هو قول الجمهور، الذي قضى بأنَّ (لات) أصلها (لا) زيدت عليها التاء كما زيدت في ثم، بدليل أنَّ اتصال التاء بها جعلها مختصة بالاسم وشبيهة بـ(ليس) في اللفظ إذ صارت بها على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كـ(ليس)، كما جعل إلحاق (لات) بـ(ليس) راجحا على إلحاق (ما، وإن، ولا)، إلا أن الاستعمال اقتضى تقليل الإلحاق في (إن) وكثرته في (لا) مجردة وقصره في (لات) مكسوعة بالتاء على الحين أو مرادفه (ناظر الجيش، 2008م، 3/ 1212). ويقوي هذه الحقيقة قول معظم النحويين منهم خالد الأزهري، حيث قال: "أما (لات) فأصلها (لا) النافية، ثم زيدت عليها (التاء) لتأنيث اللفظ أو للمبالغة في معناه أو لهما وخصت بنفي الأحيان، وزيادة التاء هنا أحسن منها في ثمت وربت؛ لأن (لا) محمولة على (ليس)، و(ليس) تتصل بها (التاء)، ومن ثم لم تتصل بـ(لا) المحمولة على (إن)" (الأزهري، 2000م، 1/ 268).

6. عملها:

عمل (لات) إجماع من العرب، غير أنّه فيه خلاف عند النحاة، فمذهب سيبويه (سيبويه، 1988م،1/ 57)، والجمهور أنَّ (لات) تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر. وله عندهم شرطان (الأزهري، 2000م،1/ 268): كون معموليهما اسمي زمان وحذف أحدهما، والغالب في المحذوف كونه المرفوع، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ {ص: 3}. تقديرُه: ولات الحينُ حينَ مناصٍ.

وذكر ابن منظور أنَّ الأَخفش كان لا يُعْمل (لات)، ويرفع ما بعدها بالابتداء إن كان مرفوعًا، وينصبه بإضمار فعل إن كان منصوباً (ابن منظور، 1414هـ،1/ 87).

والحقيقة أنّ كلام الأخفش يشعر بأنّه يتفق مع سيبويه في إعمال (لات) مع (حين) عمل (ليس)، بدليل قوله: "فشبهوا (لاتَ) بـ (ليسَ) وأضمروا فيها اسم الفاعل ولا تكون (لاتَ) إِلَاّ مع (حِين) ورفع بعضهم ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ فجعله في قوله مثل (ليسَ) كأنه قال "ليسَ أَحَدٌ" وأضمر الخبر. وفي الشعر:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينُ بقاءِ

فجرّ "أَوانٍ" وحذف وأمضر "الحين" واضاف إلى (أَوانٍ)؛ لأنَّ (لاتَ) لا تكون إلا مع (الحين)" (الأخفش الأوسط، 1990م،2/ 492).

ومما اختلف فيه النحاة بخصوص عمل (لات) أعملها مختص بلفظ الحين، أم يتعدى إلى ما رادف الحين من الظروف؟

فمذهب سيبويه أن (لات)، تحمل على (ليس) مع (الحين) خاصة (سيبويه، 1988م،1/ 57)، وذهب الفارسي وجماعة من النحويين منهم الدماميني إلى أنّ (لات) تعمل أيضًا في ما رادف الحين كالساعة والوقت والأوان (الديماميني، 1983م،3/ 259)، وذلك نحو قول الشاعر - لرجل من طَيئ- (البغدادي، 1997م، 4/ 175):

نَدِمِ البُغَاةُ ولاتَ ساعَةَ مَنْدَمٍ والْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

وذكر ابن هشام أنّ الفراء نصّ على أنّ (لات) لا تعمل إلا في لفظة الحين (ابن هشام، 1985م، 336)، بينما ذكر الفارضي أنّ الرضي نقل عن الفراء أنّ (لات) تعمل في الأوقات كلها (الفارضي، 2018م، 1 / 447).

والحقيقة أنّ الرضي قد أخلّ بالنقل عن الفراء، بدليل أنّ الفراء لم يصرح بأنّ (لات) تكون مع الأوقات كلها، وإن أنشد: "ولات ساعة مندم"، هذا إن صحّ ما ذُكر عن الرضي، حيث لم أجده في شرح الكافية وشرح الشافية. أما الفراء فقد قال في هذا الشأن: "ومن العرب من يضيف لات فيخفض. أنشدوني:".... لات ساعةِ مَنْدَمِ"، لا أحفظ صَدره. والكلام أن ينصب بِهَا؛ لأنّها فِي معنى لَيْسَ" (الفراء، د.ت، 2/ 297). والحقيقة أنّ الفراء يعني أنّ (لات) تكون حرف جر مع الأوقات غير (الحين)، بدليل أنّ كل ما استشهد به مع غير (الحين) كانت الرواية فيه بالجر، ومع الحين كانت الرواية بالنصب، قال الفراء:" أنشدني المفضل - البيت لعمرو بن شأسٍ، ويُرْوَى: "وَأمْسَى الشَّيْبُ"- (البغدادي، 2000م،169/4):

تـــذكّرَحـــبّ ليلـــى لاتَ حينـــا وأضـــحى الشـــيب قـــد قطـــعَ القرينَـــا

فهذا نصب. وأنشدني بعضهم - من قصيدة لأبي زبيد الطائي-(البغدادي، 2000م، 467/1):

طلبـــــوا صُـــــلحنا ولاتَ أوانِ فأجبنَـــا أن لَـــيْسَ حِـــينَ بقَـــاءِ

فخفض (أوانِ) فهذا خَفْض" (الفراء، د.ت، 2/ 398-397).

خامساً-(إن) النافية:

(إن) قد تأتي بمعنى (ما) النافية، وهي لـ(ما) أقرب من (ليس)؛ لأنّها حرف و(ليس) فعل، وهي من الحروف غير المختصة، التي تدخل على الجملة الاسمية، كما تدخل على الجملة الفعلية، وقد اختلف النحويون في عملها عمل (ليس)، فنهم من ذهب إلى إهمالها، ومنهم من رأى أنَّها تعمل عمل (ليس) قليلاً، ومن ذلك عملها في لغة أهل عالية الحجاز من العرب، نحو قولهم: "إنْ أحد خيراً من أحدٍ إلاّ بالعافية"، ومن الملاحظ أيضاً، اختلاف النحويين عند نقل آراء غيرهم حول إعمال (إن) عمل (ليس)، هذا كله يُعد من دواعي التحقيق حولها.

فقد ذكر ابن مالك أنّ سيبويه قضى بإعمال (إن) عمل (ليس)، وبيّنَ أنّه أشار إلى ذلك دون تصريح، في باب (عدة ما يكون عليه الكلم) (ابن مالك، 1982م،1/ 446)، وابن مالك يعني قول سيبويه:" وتكون (إن) كما في معنى (ليس)" (سيبويه، 1985م،2/ 307). ودليل ابن مالك فيما ذهب إليه، أنّ سيبويه لو أراد النفي دون العمل لقال: " وتكون (إن) كـ(ما) في النفي"؛ لأنّ النفي من معاني الحروف، فـ(ما) به أولى من (ليس)؛ لأنّ (ليس) فعل و(ما) حرف (ابن مالك، 1982م،1/ 446). وذكر ابن مالك أيضاً أنّ أبا العباس المبرد مع إعمال (إن) عمل (ليس)، حيث نصّ المبرد على أنّ لـ(إن) النافية اسم مرفوع، وخبر منصوب إلحاقًا بـ(ما) (ابن مالك،

1982م،1/ 446).

وذهب ابن هشام إلى أنّ (إن) إذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه والفراء عمل (ليس)، وأجاز الكسائي والمبرد إعمالها (ابن هشام، 1985م،35)، غير أنّ الدريني من المحدثين، ذكر أن سيبويه قضى بإهمالها وتبعه المبرد والفراء وغيره؛ بحجة أنّ (إن) حرف غير مختص، وهذا أفقده شرط العمل (الدريني، 2015م،185).

والحق مع إعمال (إن) النافية عمل (ليس) بدليلين:

الأوّل: أنّه قد سمع ذلك في النثر والنظم (المرادي، 2008م،1/ 214)، ولا حجة أقوى من السماع في الفصل بين المتنازعين، فمن النثر، قولهم: "إن ذلك نافعك ولا ضارك، وإن أحدٌ خيراً من أحد إلا بالعافية"، وقول الأعرابي: (إن قائما) يريد إن أنا قائماً، وأما النظم، فمنه قول الشاعر -غير معروف القائل-(البغدادي، 2000م،4/ 166):

إِنْ هُـــوَ مُسْـــتَوْلِيًا عَلَـــى أَحَـــدٍ إِلَّا عَلَـــى أَضْـــعَفِ الْمَجَـــانِينِ

والثاني: أنّ (إن) حملت على (ما) في الاستعمال والإعمال؛ لقوة الشبه بينهما؛ لأنّ (إن) حرف لنفي الحال، و(ما) كذلك.

وفي ظنّي هذا هو الذي عليه سيبويه، وإن زعم أكثر النحويين أنّ مذهبه فيها الإهمال، والدليل على ذلك أنّ ما جاء في كلامه مشعر بذلك، حيث قال في باب (عدة ما يكون عليه الكلم):" وأما إن مع ما في لغة أهل الحجاز، فهي بمنزلة ما في قولك: إنما الثقيلة، تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف ليس وبمنزلتها"، ثم قال أيضاً: "وتكون إن كما، في معنى ليس"(سيبويه، 1985م،1/ 221). وقد ظهر لي من خلال التحقيق أنّ ابن مالك مع إعمال (إن) عمل (ليس) بدليل قوله:" ومما يقوي إعمال (إن) إذا نفي بها ما أنشده الكسائي من قول الشاعر – لم أقف على قائله- (البغدادي، 2000م،4/ 166):

إِنْ هُـــوَ مُسْـــتَوْلِيًا عَلَـــى أَحَـــدٍ إِلَّا عَلَـــى أَضْـــعَفِ الْمَجَـــانِينِ

(ابن مالك، 1982م،1/ 447).

وقد قضى أبو حيان الأندلسي بعدم جواز إعمال (إن) إذا نفي بها، معترضاً بذلك على ما ذهب إليه ابن مالك، وقد عدّ البيت الذي أنشده الكسائي واستدل به ابن مالك من النادر الذي لم يُحفظ غيره (أبو

حيان الأندلسي، 2000م، 2/ 445). والحقيقة أنّ هناك شاهداً على إعمال (إن) عمل (ليس) غير الذي أنشده الكسائي، ذكره المرادي حيث حكم ببطلان قول من قال إنه لم يأت منه إلا "إن هو مستولياً" (المرادي، 2008م، 1/ 513)، وهو يشير إلى البيت الذي أنشده الكسائي. وأما الشاهد الذي استند عليه المرادي في حكمه فهو قول الشاعر – لم أقف على قائله-:

إِنِ الْمَــرْءُ مَيْتًــا بِانْقِضَــاءِ حَيَاتِــهِ وَلَكِــن بِــأَنْ يُبْغَــى عَلَيــهِ فَيُخْــذَلَا

أي: برفع (المرء) ونصب (ميتاً).

الخاتمة:

بعد اكتمال التحقيق النحوي في آراء النحويين حول (ليس) والمشبهات بها، يمكن للباحث تلخيص ما توصل إليه في النتائج الآتية:

- أكدتْ الأدلة أنّ (ليس) فعل، وإن لم تتصرف تصرف الأفعال؛ لأنّها تتحمل الضمير كما يتحمل الفعل الضمير، وهذا ما عليه أكثر المتكلمين من العرب؛ ولذلك أنّ القِياس أن تعمل (ليس) عمل (كان)؛ لأنَّها فعل كـ (كانَ)، و(كانَ) تعمل بإجماع.
- ليس (ما) كـ(ليس)، وإن عمل عملها، فهو لا يعمل دائماً؛ لأنّه من الحروف غير المختصة؛ بدليل أنّ النحاة وضعوا لعمله شروطاً، و(ما) إنّما يعمل حملاً على (ليس) بجامع نفي الحال، و(ليس) لا يصح دخولها على الفعل، فـ (ما) الداخلة على الفعل لا تشبه (ليس) التي عملت، فلم تعمل.
- الحقيقة أنّ (لا) لا تعمل إلا في النكرة، وإن عملت، فعلى وجه قليل؛ بدليل أنّ (لا) ضعيفة في باب العمل، وهي تعمل عمل (ليس) عند النحاة بحكم الشّبه لا بحكم الأصل في العمل، والنّكرة ضعيفة جدًا، فلمّا كانت (لا) أضعف العوامل، والنَّكرة أضعف المعمولات، خصّوا الأضعف بالأضعف.
- أكد البحث أن (لات) أصلها (لا) زيدت عليها التاء، وأنَّ اتصال التاء بها جعلها مختصة بالاسم وشبيهة بـ(ليس) في اللفظ إذ صارت بها على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كـ(ليس)؛ ولذلك فهي تعمل عملها مع (الحين) خاصة، وإن دخلت على غيره من الزمان، فهي حرف جر.
- الحقيقة مع إعمال (إن) النافية عمل (ليس) بدليلين، الأول: ما سمع في النثر والشعر، ولا حجة أقوى من السماع، والثاني: أنّ (إن) حملت على (ما) في الاستعمال والإعمال؛ لقوة الشبه بينهما؛ لأنّ (إن) حرف لنفي الحال، و(ما) كذلك.

المصادروالمراجع

- الأبياري، علي بن إسماعيل، **التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه**، تحقيق: علي بن عبد الرحمن بسام الجزائري، الكويت، دار الضياء، دار الضياء – الكويت، ط1، 2013م.
- الأخفش الأوسط، أبوالحسن سعيد بن مسعدة، **معاني القرآن**، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1990م.
- الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، بيروت، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2000م.
- الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، لبنان، 1975م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط4، 1997م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، **شرح أبيات مغني اللبيب**، تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، بيروت، دار المأمون للتراث، ط1، 1441 هـ
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، **التمام في تفسير أشعار هذيل (مما أغفله أبو سعيد السكري)**، تحقيق: أحمد ناجي القيسي - خديجة عبد الرازق الحديثي - أحمد مطلوب، بغداد، مطبعة العاني، ط1، 1962م.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، بيروت، دار العلم للملايين، لبنان، ط4، 1987م.
- أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط1، 1997م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1998م.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، **البحر المحيط**، بيروت، دار الفكر، لبنان، ط1، 2000م.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، **جمهرة اللغة**، بيروت، دار العلم للملايين، لبنان، ط1، 1987م.
- الدريني، محمد محمود السيد، **النحو العربي، أبوابه ومسائله مع ربطها بالأساليب الحديثة**، الدمام، مكتبة المتنبي، المملكة العربية السعودية، ط1، 2015م.

- الدماميني: محمد بدر الدين بن أبي بكر، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط1، 1983م.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، لبنان، د.ت.
- أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، بيروت، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2008م.
- سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، مصر، ط3، 1988م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، القاهرة، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.
- الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي، **التعريفات**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م.
- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**، بيروت، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1997م.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله:
  - **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986م.
  - **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبد الإله النبهان، دمشق، دار الفكر، ط1، 1995م.
- الفارضي، شمس الدين محمد، **شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك**، تحقيق: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، لبنان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2018م.
- أبو الفتح عثمان، **الفسْر (شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي)**، تحقيق: رضا رجب، دمشق، مطبعة دار الينابيع، ط1، 2004م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، القاهرة، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، د.ت.
- القاسم ابن الإفليلي، إبراهيم بن محمد بن زكريا، **شَرْح شِعْر المُتَنبي**، وتحقيق: الدكتور مصطفى عليَّان، بيروت، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط1، 1992م.
- ابن قيم الجوزية، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر، **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهلي، الرياض، أضواء السلف، ط1، 1954م.

- ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله:
  - **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيد -محمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1990م.
  - **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية، 1982م.
- المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت، عالم الكتب، د.ت.
- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، بيروت، دار الفكر العربي، ط1، 2008م.
- النجار، محمد عبد العزيز، **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، بيروت، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط1، 1999م.
- ابن منظور الأفريقي، محمد بن مكرم بن على، **لسان العرب**، بيروت، دار صادر، لبنان، ط3، 1414هـ.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دمشق، دار الفكر، ط6، 1985م.
- ابن يعيش، يعيش بن علي، **شرح المفصل للزمخشري**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2001م.